الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ندوة الدراسات الانمائية

حلقة علمية

حول : التخطيط في الاستثمار والتمويل المالي للانماء الصناعي في لبنان

السلم والتكنولوجيا في خدمة الانماء الصناعي في لبنان

الدكتور انطون حريق

رئيس مؤسسة الخدمات المالية والتقنية

مدير فرع الانماء الاقتصادي ـ ندوة الدراسات الانمائية

المستشار المالي لبورصة بيروت

مستشار مصرفي ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (E C W A)

السبت في ١٠ نيسان ١٩٨٢

التخطيط في الاستثمار والتمويل للانماء الصناعي

الهدف الاساسي لهذا الموضوع هو معالجة القضايا المتعلقة بالتخطيط المالي والمشاكل الناتجة عن الحاجات لرؤوس الاموال الاستثمارية في القطاع الصناعي اللبناني كما ستحاول التعرض لبعض الحلول العملية لبرنامج ترسملي عن طريق حالة تطبيقية مفترضة ومعتمدة على معطيات تتشابه والوضع القائم لدى المؤسسات الصناعية اللبنانية .

يتعرض القسم الاول من هذا الموضوع للتخطيط المالي في المؤسسات الصناعية من الناحية التقنية يليه في القسم الثاني استعراضاً لامور المعلومات المالية وقضايا التوثيق .

في القسم الثالث نقوم بمعالجة مفهوم الاستثمار وعلاقته بالخدمة المالية في المؤسسة الصناعية ومنها ننتقل الى ختام الموضوع بطرح ملخص لحلول عملية لقضية التمويل الاستثماري في القطاع الصناعي اللبناني على مستوى المؤسسة المنفردة .

القسم الاول :

التخطيط المالي :

يمكن تعريف التخطيط المالي بأنه تصور مستقبلي مبرمج للامكانات المالية المرتقبة لدى المؤسسة الصناعية تجاوباً مع امكانية التوصل الى الهدف الاساسي للمؤسسة الصناعية وهو يتضمن تأمين الربحية المرجوة من قبل اصحاب المؤسسة أو المساهمين أو المدراء المعتمدين من قبل هذين الطرفين .

ومن هذا المنطلق تنتفي امكانية تحقيق الهدف الاساسي الا عن طريق توفير القدرة الانتاجية للمؤسسة والتي ستتراكم نتيجة للبرنامج الانشائي المحدد بفترة زمنية معينة مقرونة بخدمة مالية محددة الكمية

وزمنية الحاجات الاستثمارية لرأس المال المتوجب توافره لتحقيق هذا البرنامج .

البنية الاستثمارية :

من المعروف ان المؤسسة الصناعية تقوم بتوسيع قدرتها الانتاجية عندما تتوفر لديها القناعة بأن ربحية التوسع الجديد ستوازي أو تفوق ربحية القدرة الانتاجية الحاضرة . وبذلك نجد ان أية خطة مالية لرسملة القدرة الانتاجية الجديدة يترتب عليها تجسيد الحاجات التالية لرأس المال :

١ـ رأس المال المدّور لخدمة وصيانة القدرة الانتاجية المرتقبة .

٢ـ رأس المال الاستثماري لتمويل القدرة الانتاجية المرجوة .

أما المصادر الاساسية لهذه الاموال فيمكن تبويبها على الشكل التالي :

١ـ المصدر الداخلي عن طريق الاحتفاظ بالارباح الدورية .

٢ـ تعهدات اضافية لأموال ترسملية من قبل مالكي المؤسسات أوالمساهمين فيها .

٣ـ قروض طويلة الأمد من المؤسسات المصرفية

٤ـ اصدار سندات مالية لعامة المستثمرين في الاسواق المالية .

من المعروف أن المدير المالي في المؤسسة تقع عليه مسؤولية انتقاء المزيج النسبي للتركيبة الترسملية لكل مؤسسة ، وبهذا نرى انه يحاول دائماً التوصل الى درجة معينة من المخاطر تتناسب وكلفة المزيج المعتمد .

وهنا يجب الاشارة الى ان درجة المخاطر المعتمدة من قبل المؤسسة تؤثر مباشرة على كلفة أجزاء رأس المال المزوجة كما يعتمدها المدير المالي . فكلما ازدادت الكلفة كلما ارتفعت

درجة المخاطر والاقتراض بالمقابل، كما ان هذا الارتفاع مقرون بازدياد نسبة الدين في المزيج لرأس المال المتمد ٠

بناء على ذلك يمكن الاشارة الى وجود مقياس انتاجي معيّن للمؤسسات الصناعية ويتأثر هذا المقياس بدرجة المخاطر الناتجة عن مزج رأس المال الموظف في المؤسسة المعنية وكلفة كل جزء منه على حدة ٠ من ناحية اخرى تتقرر كلفة رأس المال الموظف على مستوى الارباح المتوفرة للعمل الانتاجي وتصدر عن ذلك نسبة ربحية رأس المال الموظف في العمل الانتاجي ٠ وعلى سبيل التوضيح لهذا الموضوع قمنا باعداد الجدول رقم (١) الذي يحاكي بعض المقاييس التقديرية المعتمدة في بعض الدول الصناعية لكلفة وربحية رأس المال الموظف في المؤسسات الصناعية :

جدول رقم (١)

الكلفة والمردود لرأس المال الموظف

(مقاييس تقديرية)

مصدر رأس المال	النسبة المئوية من تركيبة رأس المال	الكلفة	الكلفة الموزونة لرأس المال
الاحتفاظ الداخلي	٤٠٪	١٤٪	٦ر٥٪
تسهيلات اضافية للمالكين	٢٠٪	١٤٪	٨ر٢٪
قروض المؤسسات المصرفية	١٠٪	٦٪	١ر٠٪
سندات مالية	٣٠٪	١٠٪	٠ر٣٪
مجموع الكلفة الموزونة لرأس المال الموظف	١٠٠٪		١١ر٢٪

ملاحظة : ان الارقام المبينة في هذا الجدول هي ارقام تقديرية فقط وتتأثر معدل كلفة رأس المال الموظف لفترة زمنية لا تقل عن الثلاثين سنة في

البلدان الصناعية الغربية . اما التوزيع المستمد لنسب مصادر رؤوس الاموال فهذا ايضاً مقتبس عن المعدلات المعمول بها في المؤسسات الصناعية في البلدان الصناعية خلال الثلاثين سنة الماضية .

القسم الثاني :

المعلومات المالية والتوثيق

أشرنا في القسم الاول من موضوعنا الى ان الخطة المالية تأتي بتصور مستقبلي لفترة زمنية معينة تتضح فيها مصادر وغرضية رؤوس الاموال المتوفرة والتي يراد توظيفها في الطاقة الانتاجية للمؤسسة . ففي هذا المضمار يجب التأكيد على ان هذه التصورات المستقبلية منبثقة عن الميزانيات المالية وجداول الارباح والخسائر الناتجة لهذه المؤسسة . عادة تتوفر هذه المعلومات لمن يقوم بتحضير الخطة المالية وهو بدوره يقوم بتحليل المعطيات المالية ذات التأثير الحاسم على النتائج المستقبلية في الخطة المالية هنا نقوم بوضع قائمة للمعطيات المالية المؤثرة في التحليل المالي ، ومنها ننتقل الى وصف النموذج التخطيطي المتبع لدى بعض المؤسسات الصناعية :

قائمة المعطيات المالية :

عين السنتين الماضية :

١- الوحدات المباعة للسنة

٢- تكلفة المبالغ للسنة المعنية

٣- المردود على رأس المال الموظف

٤- كلفة رأس المال الموظف

٥- نسبة الدين في رأس المال الموظف

٦ـ نسبة السيولة

٧ـ الفائدة على القروض التسييرة الأجل

٨ـ الفائدة على القروض الداويلة الأجل

عن السنين القادمة :

١ـ الكلفة الثابتة للانتاج

٢ـ كلفة الانتاج للوحدة

٣ـ تكهنات الطالب

٤ـ الامانية الانتاجية للمؤسسة

٥ـ تكهنات لسعر مبيع الوحدة

٦ـ فائدة القروض القصيرة الأجل

٧ـ فائدة القروض الداويلة الأجل

٨ـ مردود رأس المال الموظف

٩ـ نسبة ازدياد قيمة المؤسسة الصافي

يقوم المحلل لهذه المعلومات باستخلاص تكهن خاص لكل من البنود التسعة المشار اليها ، وذلك عن طريق تطبيق نموذج حسابي معين يترك للمحلل انتقاؤه . وعند اكتمال التكهنات للبنود التسعة هذه تتوفر المعطيات المالية الضرورية لتابيت نموذج التخطيط المالي المعتمد من قبل المؤسسة

نموذج التخطيط المالي :

يحاول هذا النموذج الاجابة على السؤال التالي :

هل يوجد توازن بين تكهنات مردود رأس المال الموظف والمستوى المعتمد لهذا المردود من قبل ادارة المؤسسة أو مالكيها ؟

بما ان التصورات المستقبلية لهذه المعطيات هي في الحقيقة مترابطة عمليا " كما هو مبين في الميزانية السنوية وجدول الارباح والخسائر ، بذلك يكون الجواب على هذا السؤال بمثابة انتقاء الحل الافضل نتستنتجه من خلال تحليل نسبة الربحية لجدول الارباح والخسائر الذي ينتج عن محاولات عديدة للتوقعات التالية :

١- المستوى الانتاجي الذي يوافق توقعات الطلب

٢- سعر الوحدة المباعة الذي يستوفي الكلفة الثابتة للانتاج ويتناسب بالوقت نفسه مع الربحية المعتمدة لدى المؤسسة

٣- توقعات نسبة نمو المؤسسة ونسبة الزيادة في المردود على رأس المال المو .

تقوم المؤسسة باستيعاب المعطيات الثلاثة هذه في سبيل التوصل الى مستوى انتاج معين يعتمد عليه في تحديد الامكانية الانتاجية التي يجب ان تتوفر لدى المؤسسة من خلال برنامج زمني معين يعرف بالخطة المالية للمؤسسة ترسم هذه الخطة التصورات المستقبلية للحاجات الترسملية التي ستتوجب على المؤسسة خلال الفترة الزمنية المحددة في الخطة .

القسم الثالث :

الاستثمار والتخطيط المالي

عند وضع خطة مالية معينة ينتقل مجهود الادارة المالية للمؤسسات من نطاق التوقعات والتصورات المستقبلية المتمثلة في الخطة المالية الى نطاق التنفيذ الفعلي المصورة بالدورة الاستثمارية للخطة المالية المعتمدة .

لان المنتـــون الحسي لأيـــة خطة ماليـــة هو عبارة عن برنامج زمنـــي لاستخدام أو ايجـــاد رأس مال معين وتوظيف هذا المال خلال فتـــرة زمنيـــة محددة وفـــي آداة انتاجيـــة ذات مواصفـــات تتجاوب والعمـــل الاقتصادي للمؤسسة ، فالبرنامج الاستثماري للمؤسسة ينحصر في عمليـــة استقصاء مصادر رأس المال المطلوب وايضا في الفتابحـــة الزمنيـــة لتعريـــف وتوظيف هذا المال كما هو مبيّن فـــي الخطـــة الانتاجيـــة للمؤسســـة . ففـــي هذا السياق ننتقـــل في القسم الحالـــي من الموضوع الى معالجـــة البرنامج الاستثماري للمؤسســـة كما نحـــاول توضيـــح بعض المشاكل العمليـــة التـــي يعانـــي منها القطاع الصناعي اللبنانـــي في هذا المجـــال .

البـــرنامـــج الاستثمـــاري :

نقـــوم باستعـــراض البرنامج الاستثماري بتبنـــي خطـــة ماليـــة مفترضـــة لمؤسســـة صناعية لبنانيـــة ذات مستوى مبيعات في حدود الـ ٢٠ مليون ليـــرة لبنانيـــة سنويـــا" . من معطيـــات هذه الخطة ان المؤسسة تتوقع مضاعفـــة مبيعاتهـــا خلال الخمس سنوات القادمـــة . تفاصيـــل البرنامج الاستثماري موضحـــة فـــي الجـــدول رقـــم (٢) الذى يعطينـــا المتطلبـــات المالية لهذه الخطة والقـــرض من وراء المتطلبـــات المالية ذه ، وبالتحديد نرى ان المؤسسة ستقوم باستثمار ٢٢ مليون ل.ل خلال فتـــرة الخمس سنوات المعتمدة في الخطة . بذلك يتوجـــب على الصناعـــي ان يقوم بمعالجـــة المواضيع التاليـــة في سبيل تنفيـــذ الخطـــة المعتمـــدة :

١ـــ تحديـــد مصدر لقيمـــة ٧ مليون ل.ل المتوجب انفاقهـــا فـــي السنتيـــن الاولـــى والثانيـــة .

٢ـــ تحديـــد امكانيـــات الدورة الماليـــة الناتجة عن اتساع في المبيعات والارباح لاستيعـــاب ما يبقى مستجدا" بقيمة خمسة مليون ل.ل لتسديد الخطـــة

المالية بكاملها سواء في المتداولات الرسملية أو المدورة منها .

عمليا ، ان البرنامج الاستثماري المعتمد ينقسم الى قسمين : الاول يحاكي المتداولات الرسملية الأمد والتي توازي سبعة مليون ل.ل موزعة على خمسة سنوات متتالية ، اما القسم الثاني فيتطلب ايجاد مليوني ل.ل لتمويل الاتساع في المبيعات خلال فترة السنتين الاوليتين للخدمة المالية .

أما ما تبقى من متداولات وهي خمسة مليون ل.ل فالمفروض ان تسدد هذه المستجدات عن طريق الحفاظ الداخلي على الربحية المرتقبة في الاتساع المفترض في المبيعات .

لتوضيح خلفيات تطبيق برنامج الاستثمار سنحاول الاستعانة بخبرات الصناعي اللبناني في الماضي والحاضر من الناحية المالية .

برنامج الاستثمار لخدمة مالية مفترضة

بمليون ل.ل

البند	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الاموال الرسملية					
معدات	٪	١	٪	٪	صفر
تجهيزات	٪	١	٪	٪	صفر
اراضي	٪	صفر	صفر	صفر	صفر
مجموع فرعي	٢	١	١	١	صفر
الاموال المدورة					
المخزون	صفر	٪	١	صفر	صفر
الذمم	صفر	٪	٪	٣/٤	٣/٤
الاحتياط النقدي	٪	٪	صفر	صفر	صفر
مجموع فرعي	٪	١٪	١٪	٣/٤	٣/٤
المجموع الاجمالي	٢٪	٣٪	٢٪	١٣/٤	٣/٤

١ـ الامـــوال المدورة :

أ ـ وما تزال المصارف التجارية المصدر الاساسي لهذه الاموال يقـوم الصناعـــي بتأميـن حساب جار مدين أو اعتمـــاد لدى احد المصارف لتلبية حاجته لسيولـــة نقديـــة من عملـــه . عادة تكون الفوائد على هذا النوع اكثر ارتفاعـــا" من غيرها من التسليفات وبمستوى قلمـــا تنخفـــض عن ضعف ما تدفي المصارف عن فوائد على الودائع الزمنيـة لعمـــلائها . ايضا" نرى ان هذا النـــوع من التسليفـــات تستوجـب اعباء تأميـنـــات على موجودات المـؤسســة ، كما يجـب تجديد هذه الاتفاقيـات سنويا مما يستوجـب اعادة التفاوض بموضوع الفائـــدة ومساودة دفـع الرسـوم المستوفـــاة علـــــى هذا النوع من التسليفات .

ان البرنامج الاستثماري المفتـرض يشير الى انخفاض حجم المتطلبات الماليـــة المدورة خلال فترة السنوات الخمسـة المعتبرة . فمن المنتظر ان يصل مستوى المتطلبات القصيرة الأمد الى الخمسـة مليون ل.ل تتحدد مصادرها على الشكل التالـــي :

أ ـ قـروض قصيرة الأمـد بقيمـة اثنـي مليون ل.ل من المصارف التجارية . بعد احتفاظ داخلي للارباح وزيادة في الحسابات المدينة لدى العملاء بقيمـة ثـلاثة مليون ل.ل .

٢ـ الامـــوال الترسمليـــة :

يتوجـب على المؤسسة توظيف سبعة مليون ل.ل في الداقـة الانتاجية خـــلال الخمس سنوات المتتاليـة اذا ارادت تحقيق امكانيات مضاعفة الانتاج لسد حاجات مضاعفـة المبيعات المرتقبـة . فمن المعروف عند الصناعـي اللبناني ان هذا النوع من التوظيف الترسملـي يتطلب ايجاد المصادر الكفيلة له لتوفيـــر الاموال الترسمليـة الطويلـة الأمـد تجاوبا" مع مدة التوظيف واستهلاكاتهـــا عمليـا" كانت ولا تزال مصادر الترسمل الصناعـي في لبنان على الشكل التالـي :

أ ـ رأس مال مكتتب من قبل اصحاب المؤسسة أو المساهمين فيها بنسبة

٥٠ ٪ من رأس مال المؤسسة الاجمالي .

ب ـ اما نسبة الـ ٥٠٪ الباقية من رأس المال تؤمن من المصارف التجارية بقروض قصيرة الأمد لفترة سنة واحدة ومع حق التجديد الآلي لثلاث او خمس سنوات متتالية . تقترن هذه القروض بتأمين على العقارات والموجودات والابنية التي تمتلكها المؤسسة .

اما الحكومة اللبنانية فقد قامت بمحاولة يائسة لتوفير القروض للصناعيين اللبنانيين لفترات زمنية اطول وبكلفة متدنية للمصانع التي تنشأ خارج مدينة بيروت ، لقد عانى الصناعي اللبناني الكثير من سلبيات التمويل القصير الاجل لامكانات انتاجية تستهلك خلال فترة زمنية طويلة وما زال يعاني من هذا التفاوت في التمويل والاستهلاك . بالامكان استعراض هذه السلبيات على الشكل التالي :

ا ـ نتائج التسليفات القصيرة الأمد القابلة للتجديد قد يمتنع المصرف التجاري عن تجديد هذا النوع من التسليفات فينتج عن ذلك انعدام قدرة استكمال الخطة المالية المعتمدة .

ب ـ تقدر كلفة هذا النوع من التسليفات لا بأقل من ١٥٪ كمعدل سنوي للعشرين سنة الماضية ، وهذه النسبة مرتفعة جدا على كلفة الاموال الترسملية في البلدان الصناعية خلال الفترة نفسها ، وهذا ينعكس على اسعار وجدوى التنافس الصناعي للمنتوجات اللبنانية . سواء في الاسواق المحلية او العالمية .

ج ـ ان التأمين على موجودات المؤسسات الصناعية في لبنان من قبل القطاع المصرفي يسلب الصناعي حرية التحرك والمناورة التجارية في هذا القطاع ، وينتج عن ذلك تدني في الانتاجية وزيادة في الكلفة لهذا الانتاج المتدني ، فالصناعي اللبناني لا يزال يعاني من سلبيات الادارة المتحفظة في القطاع الصناعي هذا الاسلوب الذي ما تزال المصارف التجارية تنادي بجدواه حفاظا على مصالحها العينية في موجودات المؤسسات الصناعية .

د — ليس من المعقول ان تنمو المؤسسات الصناعية في لبنان خلال امكانات التسليف المتوفرة لدى المصارف التجارية مع العلم ان هذه المصارف لا تزال صغيرة الحجم نسبيا ، وانه لمن غير المتاح ان يتطلع الصناعي اللبناني الى انشاء او تكوين مؤسسات الصناعية ذات فعالية سوقية تنافس المؤسسات الصناعية بالنوعية والسعر والكمية معتمدا في تمويلها على المصارف التجارية في لبنان . فعلى الصناعي اللبناني اعادة النظر في الطرق التقليدية لتمويل المؤسسات الصناعية اذا اراد التطور النوعي والكمي للصناعة في لبنان .

القسم الرابع :

الحلول المقترحة

يتوجب على القطاع الصناعي اللبناني تأمين مصادر للاموال الترسملية لفترات زمنية طويلة خارج الامكانات التسليفية للقطاع المصرفي التجاري . وعلى الاشخاص المعنيين بنمو القطاع الصناعي ان يأخذوا بهذه الحقيقة الغير قابلة للترويض أو الزوال . كما ان هنالك حقيقة ثانية على هؤلاء المعنيين اخذها بعين الاعتبار وهي ان لن يكون للحكومة اللبنانية دور فاعل في تأمين احتياجات هذا القطاع للتمويل الترسملي الطويل الأمد . لان اي تدخل فعّال في هذا الصدد من قبل الحكومة يتطلب اولا تغيير جذري في هيكلية الضرائب المعتمدة في هذا البلد وهذا امر يستحيل تطبيقه في السنوات القريبة القادمة ، وبذلك يجب استبعاد أي دور للحكومة في موضوع تأمين مصادر طويلة الأجل للتمويل الترسملي للصناعة بذلك يصبح المستثمر الفرد من عامة الشعب المصدر الوحيد لأية تدفقات استثمارية للقطاع الصناعي بعد اسقاط فاعلية القطاع المصرفي واستحالة دور الدولة اللبنانية في هذا المضمار . يمكن اظهار جدوى هذا النوع من التفاعل الاستثماري من قبل عدد كبير من المستثمرين الافراد ومن خلال المثال المفترض في القسم الثاني من هذا الموضوع . ففي هذا المثال وجدنا ان ٥٠ ٪ من رأس المال المطلوب أي ما يساوي الثلاثة ملايين ونصف ل٠ل عادة يكون مصدرها المصارف التجارية

اللبنانيـة . اما الآن فسنتناول استعراض حل ثاني لكيفية وجدوى الحصول على رأس المال هذا من عدد كبير من المستثمرين في صفوف المواطنيـن .

قبل الخوض بهذا الموضوع سنداين افتراض توظيف نصف مليون ل.ل في امانيات انتاجية لكل مليون واحد من المبيعات السنوية . هذا الافتراض مبني على الواقع في البنية التمويلية فـي المؤسسـات الصناعية اللبنانية . من هذا المنطلق يتوجب علينا توظيف ما يوازي ٢٠ مليون ل.ل فـي سبل الانتاج لتأميـن المبيعات المرتقبـة بعد فترة ٥ سنوات على مستوى الاربعين مليون ليرة لبنانيـة . فاذا اردنا تأميـن ثلاثة ملايين ونصف ليرة لبنانية من رأس المال من مستثمرين منفرديـن يجب علينا اذن بيـع ما يوازي الـ ١٧٫٥٠٪ من اسهـم المؤسسة لهؤلاء المستثمـرين . واذا اعتمدنا لهذه المؤسسـة ٢٠٠٫٠٠٠ سهم تكون حصة المستثمرين المنفرديـن ٣٥٫٠٠٠ سهم بقيمة مئة ل.ل للسهم الواحد . فاذا اردنا استقطاب ١٠٠ مستخدم منفرد لهذه الشركة يتوجب على كل واحد منهم توظيف ما يعادل ٣٥ ألف ل.ل في المؤسسـة الامر الذي يسهل على الكثيـر من المواطنين اللبنانييـن .

فـي العالم اجمع يوجد ما لا يزيد عن عشرين بلد تتوفر لديهم التسهيلات والخدمات للتبادل الفعال للاسهم والسندات الماليـة .

ففـي لبنـان تؤمّن هذه الخدمات مؤسسة بورصة بيـروت ومن خلال هذه الخدمات يفسح المجال للمؤسسات لاستقطاب اموال استثمارية مـن المستثمـر المنفرد . فالمطلوب من المؤسسات الصناعية ان تطالب تسجيلها لدى البورصـة فايعمل بالتداول باسهمها ومن خلال هذا التداول تتمكن من رصد مصدر جديد لرأس مالهـا الموظّـف . لكن لهذا الحل الشروط والتفاعلات التي يجب اخذها بعيـن الاعتبار نأتي على ذكر بعضها على النحو التالي :

١ ـ يتطلب تسجيل المؤسسات لدى البورصة اعداد كامل التقارير المالية المنصوص عليها في النظام الداخلي لبورصة بيروت من ميزانيات سنوية وجداول ارباح وخسائر ونوعية العمل الاداري وفاعليـة مجلس الادارة وغيرها مـن التقارير الماليـة

٢ــ ان قانون التجارة اللبناني والنظام الداخلي للبورصة يحددان حقوق ومسؤوليات كل من المساهمين على انواعهم والمدراء بمستوياتهم تحت طائلة العقوبات اذا ما حصل اي تصرف خارج هذه القوانين .

٣ــ ان جدوى ادارة المؤسسة وربحيتها سيكون له التأثير الكبير على السعر المتداول لهذه الاسهم الذي سينعكس على قيمة المؤسسة ككل لدى جميع المساهمين

٤ــ على ادارة الشركة ان تحصل على براءة ذمة لعملها الدوري من جميع المساهمين وايضا ان تقنع مدراءها بفعاليتها الادارية اذا ما ارادت متابعة عملها الاداري .

٥ــ تعود الارباح المتوفرة للمؤسسة الى جميع المساهمين كما يعود عليهم ما يترتب عليها من خسائر كل واحد منهم بنسبة مساهمتهم منفردة .

من هنا بالامكان الاعتبار ان سيادة الادارة على المؤسسة تتضاءل نسبيا مع الزيادة في المساهمة الخارجية في المؤسسة الى حد ما لكن المؤسسة الصناعية تصبح قادرة على ابدال دور المصارف التجارية المكلف والمتحفظ اداريا بالمستثمر الفردي الذي هدفه الوحيد تأمين ربحية افضل مما استثمره في اسهم هذه المؤسسة .

قبل ختام موضوعنا يجب الاشارة ان جميع البلدان الصناعية ذات الاقتصاديات الحرة وبالاخص في العالم الغربي ومنطقة الشرق الاقصى تمكنت من توفير التمويل الملائم لمتطلبات التطلعات الصناعية عن طريق استقطاب المستثمر الفردي على نطاق واسع وفعّال .

ان هذا النموذج لتمويل المؤسسات الصناعية يمكن تأهيله في لبنان في يومنا هذا وبعد الخروج عن الحالة الامنية وغيرها من الاعذار .

لدى المواطن اللبناني القدرة الاستثمارية بالاضافة لما توفره بورصة بيروت من خدمات ادارية لخدمة هذه المقدرة الاستثمارية ليس هنالك اي مبرر لعدم الاستعانة بما هو متوفر في هذا المجال .

واذا اردنا تعليل سبب النجاح المحدود للقطاع الصناعي خلال العشرين سنة الماضية نجد ان السبب هو عدم اتبال الصناعي اللبناني على استقطاب المستثمر الفرد وعدم تفاعله مع مؤسسة بورصة بيروت التي وجدت فقط لخدمة اصحاب المؤسسات وخدمة المستثمرين من المواطنين .

وشكرا "

يّة اللبنانيّة
ولة لشؤون التنمية الإداريّة
ودراسات القطاع العام